أزمات السودان وتحديات أمن المنطقة العربية

د. حسن الحاج علي أحمد

عميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة الخرطوم

ملخص الدراسة

تتشابه معاني الأمن في بعديه اللغوي والاصطلاحي، حيث تركّز جميعها على أن الأمن هو تحقيق السكينة والطمأنينة والاستقرار على مستوى الفرد والجماعة والأمة. وهناك أسئلة عديدة يطرحها مفهوم الأمن، لعل أهمها: الأمن لمن؟ هل لفردٍ أم لبعض الأفراد، أو لمعظمهم أم لهم جميعًا؟ أم للمجتمع؟ أم لدولة واحدة، أو لبعض الدول أم لمعظمها أو كلها؟ وينجم عن هذا السؤال بروز ثلاث رؤى رئيسة متعلقة بالأمن هي: الأمن القومي، والأمن المجتمعي، والأمن الإنساني.

ثم هناك سؤال عن تحقيق الأمن لأيّ قيم؟ وذلك لأن «القيم» متعددة تبعًا لتنوع الأفراد والدول والفاعلين الاجتماعيين. وربما تشمل السلامة المادية والرفاه الاقتصادي، والاستقلالية والاستقرار النفسي. فهل هدف الأمن حماية السيادة، أم حماية الهوية، أم بقاء الفرد؟ ثم ما كمية الأمن المطلوبة؟ وهل الأمن قيمة «جزئية» يمكن أن يكون لديك منها جزء، قل أو كثر؟ أم إنه قيمة «مطلقة»؟ إما أن تكون آمنًا أو غير آمن؛ حيث لا يوجد أمن «جزئي».

ولمّا كانت معظم أزمات السودان الرئيسة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمحيطه الإقليمي العربي والإفريقي، ومن ثَم الإسلامي، فإنه يمكن القول: إن التحديات المتنوعة التي يواجهها ذلك البلد، والتي يتداخل فيها العسكري والسياسي، مع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إنما تنعكس على مرتكزات أمن المنطقة باتساع نطاقها وأبعادها ومراميها.

الأمر الذي يجعل من الأزمات التي تحيق بالسودان، وتوشك أن تعصف به، إنما تحمل بين طياتها تحديات مباشرة على أمن المنطقة العربية والإفريقية والإسلامية بشكل عام.

ولن تحقق دول المنطقة أمنها بشكل فعَّال دون أن تعمل على توفير أمن السودان أولاً، وهذا لن يحدث أيضًا ما لم تُلم تلك الدول بأوضاع السودان، عبر إدراك الشبكات الاجتماعية التي تعمل في قضايا البلاد المتشابكة ومكوناتها، من جماعات مسلحة، ومرتزقة، وشركات عسكرية وأمنية خاصة، وشركات تجارية، وأمراء حرب، ومنظمات إغاثة وجاسوسية تعمل على حدود السودان، وبالتالي على تخوم الوطن العربي. ولن تنجح الدول العربية في إدراك أمن السودان -ومن ثَم أمنها- دون وضع استراتيجية فعّالة للتعامل مع هذه الشبكات وتحجيم دورها، وإضعاف روابطها المحلية والإقليمية والدولية.

أزمات السودان وتحديات أمن المنطقة العربية

د. حسن الحاج علي أحمد

عميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة الخرطوم

منهج الدراسة:

لمّا كانت معظم أزمات السودان الرئيسة أضحت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمحيطه الإقليمي وبالبيئة العالمية، ولأن تحديات البلاد متنوعة يتداخل فيها العسكري والسياسي مع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فإن منهجًا واحدًا لا يكفي لفهم وتفسير تلك الأزمات وتأثيرها على الأمن العربي.

لذا سيعتمد هذا البحث على منهج تحليل القيم؛ وذلك لأن هذا المنهج يمكننا من إرجاع ظواهر القضايا والوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف إلى جذورها الفكرية ومنطلقاتها العقدية؛ وذلك لأن أزمات السودان لا يمكن فهمها دون تناول الأبعاد الفكرية للفاعلين الأساسيين الذين يديرون الأزمات السودانية، خاصة أن الساحة السودانية تشهد هذه الأيام تنافسًا محتدمًا بين رؤى فكرية متباينة تسعى كل منها لتشكيل التوجه الثقافي والحضاري للبلاد، وهنا ستعمد الدراسة لتحليل الخطاب السياسي للقوى الفاعلة لتحديد المكونات القيمية التي تؤثر في السياسة تجاه السودان.

كما أن الدراسة ستستخدم مدخل تحليل الشبكات الاجتماعية؛ وذلك لأن هذا المدخل سيكمّل منهج تحليل القيم؛ لأنه يركز على تحليل الروابط القائمة بين الفاعلين في مستويات التحليل المختلفة: المحلية والإقليمية والعالمية. وميزة تطبيق هذا المنهج على الحالة السودانية تكمن في أنه يتعرّض في التحليل للأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي سيمكننا من تناول الأزمات السودانية في كل تعقيداتها، ويبعدنا عن اختزال الحالة في بُعد واحد.

المحور الأول
تعريف مفاهيم الأمن والأمن القومي

تعريف الأمن:

تتشابه معاني الأمن في بُعديه اللغوي والاصطلاحي، حيث تركّز جميعها على أن الأمن هو تحقيق السكينة والطمأنينة والاستقرار على مستوى الفرد والجماعة، فقد جاء في لسان العرب: «أمِنَ يأْمَنُ أَمْنًا وأمَانًا، وأَمِنَهُ اطمأنَّ، وضدُّ خاف فهو أَمِنَ وأمِين. أما الأمَان: الطمأنينة والصدق والعهد والحماية والذمة، أو ما يقابل

الخوف[1]. ويقول الله تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ۝٢ فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝٣ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۢ﴾، وقد ربطت الآية الكريمة الأمن الغذائي بحالة الطمأنينة العامة والاستقرار. وبذلك يشير مفهوم الأمن إلى حالة الطمأنينة العامة، وانعدام الخوف للفرد والمجتمع.

الأمن لمن؟ ولأي قيم؟

هناك أسئلة عديدة يطرحها مفهوم الأمن وتشمل[2]: الأمن لمن؟ هل لفرد أم لبعض الأفراد أو لمعظمهم أم لهم جميعًا؟ أم للمجتمع؟ أم لدولة واحدة أو بعض الدول أو معظمها أو كلها؟ ونجم عن هذا السؤال بروز ثلاث رؤى رئيسة متعلقة بالأمن هي: الأمن القومي، والأمن المجتمعي، والأمن الإنساني.

ثم هناك سؤال تحقيق الأمن لأيّ قيم؟ وذلك لأن القيم متعددة تبعًا لتنوع الأفراد والدول والفاعلين الاجتماعيين. وربما تشمل السلامة المادية، والرفاه الاقتصادي، والاستقلالية والاستقرار النفسي. فهل هدف الأمن حماية السيادة أم حماية الهوية أم بقاء الفرد؟ ثم ما كمية الأمن المطلوبة؟ حيث يبرز هنا رأيان: يعتقد الأول أن الأمن قيمة يمكن أن يكون لديك جزء منها، قل أو كثر، وتريد أن تزيد منها.

بينما يقدم الرأي الثاني وجهة نظر معارضة ترى أن الإنسان إما أن يكون آمنًا، أو غير آمن؛ حيث لا يوجد أمن جزئي. ومن أي نوع من الأخطار؟ هل من اللصوص أم من تهديدات سياسية أو اقتصادية؟ وبأي وسيلة؟ وبأي تكلفة؟ وفي أي وقت؟

الأمن القومي:

يثير مفهوم الأمن القومي جدلاً كبيرًا بين الباحثين؛ حيث يرى عدد منهم أن المفهوم غامض، ويركز على أهمية إعطاء الأولوية لأمن البلد. عدا ذلك فإن مفهوم الأمن القومي لا يضيف أي بُعد موضوعي آخر. ويعتقد هذا التيار من الباحثين أن المفهوم يحتاج إلى تحديد وضبط، وإذا تُرك من دون ذلك يصبح عديم الجدوى.[3]

يغلب على تعريف الأمن القومي في الدول الغربية المتقدمة حماية البلاد من التهديد الخارجي. وقد قوبل هذا التعريف الذي يهتم بالخطر الخارجي بانتقاد قوي من دارسي العالم النامي الذين يرون أن مهددات الأمن القومي في تلك البلدان هي داخلية بالدرجة الأولى.

لذا فإن الرؤى تتباين حول مدلول الأمن القومي وما يجب أن يركز عليه. ونجد هناك اختلافًا بين الرؤية الغربية ورؤية الدول النامية حول المقصود بمفهوم الأمن القومي.

يغلب على تعريف الأمن القومي في الدول الغربية المتقدمة حماية البلاد من التهديد الخارجي. وقد قوبل هذا التعريف الذي يهتم بالخطر الخارجي بانتقاد قوي من دارسي العالم النامي الذين يرون أن مهددات الأمن القومي في تلك البلدان هي داخلية بالدرجة الأولى، وتتركز بصورة أساسية في الفقر والجهل والمرض، وانتشار الصراعات الداخلية.

ويرى دارسو العالم النامي أن مفهوم الأمن القومي القائم على بُعد التهديد الخارجي قاصر، ولا يصلح لتحليل أوضاع بلدانهم **للأسباب التالية:**

أولاً: يركز المفهوم اهتمامه على المستوى الدولي كمصدر للتهديدات الأمنية، وبذلك يغفل عن ذكر المهددات الداخلية.

ثانياً: عدم اهتمامه بالموضوعات غير العسكرية مثل الفقر، وانتشار الأمراض، وتدهور البيئة، واعتبارها

(١) ابن منظور، لسان العرب:
http://lexicons.sakhr.com/openme.aspx?fileurl=/html/7058937.html

(2) David A. BaLldwin, The Concept of Security, Review of International Studies, vol.23,no.1, 1997. pp.14-15.

(3) Arnold Wolfers, National Security as an Ambiguous Symbol, in John Vasquez, Classics of International Relations, Englewood Cliffs: Prentice-Hall, 1986. p.117.

ضعيفة الصلة بقضايا وموضوعات الأمن.

ثالثًا: إيمانه بتوازن القوى العالمي بحسبانه آلية شرعية وفعالة للنظام العالمي.[1]

وهذا يعني تفضيله لأشكال الهيمنة القائمة في النظام العالمي، وترجيحه على ما عداها من الأشكال التي تريد التغيير، وقد رمت بعض التعاريف لمعالجة هذا الخلل في التعريف الغربي، وذلك بإدماج بُعد التهديد الداخلي. فعلى سبيل المثال ورد في موسوعة السياسة، التي حررها مجموعة من الباحثين العرب، أن الأمن القومي هو: «تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية؛ نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي».[2]

إلا أن هذا التعريف لا يزال ناقصًا؛ إذ يرى أن نتيجة الأخطار هي الوقوع تحت سيطرة أجنبية، غير أننا نجد أن بعض البلدان قد انهارت وضربتها الفوضى الداخلية دون أن تقع تحت السيطرة الأجنبية بصورة دائمة مثل الصومال وسيراليون.

وفي بعض الحالات يثير مفهوم الأمن القومي إشكالات مفاهيمية وعملية. ففي السياق العربي أو الإسلامي يشير مفهوم «القومي» إلى الأمة العربية أو الأمة الإسلامية، وفي كلتا الحالتين تتكون الأمة من عدد من الدول القطرية.

ونتيجة لذلك فإن الأمن في الوطن العربي يشير إلى مستويين: الأمن القومي، ويركز على الأمة من المحيط إلى الخليج، والأمن الوطني ويشير إلى أمن الدولة القطرية.

الأمن الإنساني والأمن القومي:

برز في العقدين الأخيرين مفهوم الأمن الإنساني، ويشير إلى الاهتمام بأوضاع معاش الأفراد وهموم حياتهم اليومية، مثل تأمين المأكل والمشرب، والملبس والمأوى، والرعاية الصحية. بمعنى آخر يشير إلى توفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة للأفراد. وقد كوّنت الأمم المتحدة مفوضية الأمن الإنساني في عام ٢٠٠٠م بعد انعقاد قمة الألفية. ويشير تقرير المفوضية، الذي صدر في منتصف عام ٢٠٠٣م، إلى أن مفهوم الأمن الإنساني معقد ومتعدد، ويتطلب مدخلاً شاملاً للتعامل معه. ويرى أن المفهوم يجمع بين حماية الأفراد وتنميتهم، ويهدف إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة.

ومن الواضح أن الأمن الإنساني قد حوّل الاهتمام من الدولة إلى الفرد ووسَّع مجالات الأمن لتشمل أبعادًا غير عسكرية، مثل تأمين الغذاء والدواء والسكن، لكن هذا التركيز على الفرد لا يتعارض بالضرورة مع الأمن القومي بل هو مكمل لمقوماته.

المحور الثاني
أهمية ومكانة السودان الاستراتيجية وارتباطه بأمن المنطقة العربية

الموقع الجيواستراتيجي والجوار الإقليمي:

السودان أكبر الأقطار الإفريقية مساحة، تحدّه تسع دول، وله تداخل إثني مع الكثير منها، فمساحة البلاد البالغة مليون ميل مربع، ووجودها في منطقة شمال شرق إفريقيا، مكّنتها من أن تكون مرتبطة بشكل وثيق بما يدور في مصر على وجه الخصوص، ومنطقة الخليج بصورة عامة. فهناك اعتماد متبادل بين السودان ومصر، بمعنى أن ما يحدث لأي طرف يتأثر به الطرف الآخر. فبحكم الوجود على ساحل البحر الأحمر، يقع السودان بين أهم معبرين للتجارة العالمية والنفط في المنطقة، وهما قناة السويس وباب

(1) Amita Acharya, "The Periphery As The Core: The Third World And Security Studies," Toronto: York Centre For International and Strategic Studies Occasional Paper No. 28, March 1995. p. 4.

(٢) موسوعة السياسة، رئيس التحرير، عبد الوهاب الكيالي. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م، ص. ٣٣١.

المندب؛ حيث تعبر يوميًا نحو مائة سفينة و١٢٠ ألف برميل من نفط الخليج.[١]

ونتيجة لتزايد أهمية البحر الأحمر الاستراتيجية؛ بسبب تنامي أعمال القرصنة بالقرب من الصومال، وأعمال استكشاف النفط والغاز، وارتباط البحر الأحمر بمنطقة الخليج، فقد تزايد الوجود العسكري الأجنبي فيه، فعلى سبيل المثال تجري الاستعانة في الوقت الراهن بأساطيل ألمانية وأسبانية لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية. ويبلغ عدد القوات الألمانية نحو ٣٨٠٠ جندي ينتشرون في منطقة واسعة تبدأ من جدة شمالاً وحتى جزيرة سومطرة في خليج عدن جنوبًا، ويتكون الأسطول الألماني من أربع بوارج وفرقاطتين وأربعة قوارب.[٢]

كما أن إسرائيل التي تريد لها روابط تجارية مع إفريقيا تعد ميناء بورتسودان الميناء الأقرب لها لاختراق أسواق دول إفريقيا جنوب الصحراء، وتهتم إسرائيل بالسودان لأنه يمثل الامتداد الجنوبي لمصر.[٣]

أما في جوار السودان الغربي، فهناك وجود اقتصادي غربي وآسيوي مكثف، إضافة للوجود العسكري الغربي، والذي سنتناوله بتفصيل أكثر لاحقًا.

الأمن المائي والغذائي:

يظل السودان بأرضه الشاسعة الصالحة للزراعة البالغة ٢٠٠ مليون فدان أملاً مرتجًى للدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي. وأبانت أزمة الغذاء التي ضربت العالم في السنتين الماضيتين أن الأمن الغذائي يسبق الأمن العسكري، وأن عددًا من الدول خططت لتأمين غذائها بتوقيع اتفاقيات مع دول زراعية تكفل لها الزراعة في تلك الدول. وقد أوضح تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن أزمة الغذاء التي حدثت في العالم خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م أضافت نحو ١١٥ مليون شخص في العالم إلى أولئك الذين يعانون من الجوع الشديد.[٤]

وباستطاعة السودان، إذا تحقق له الاستقرار والاستثمارات المناسبة، أن يؤمّن الغذاء للعالم العربي. يضاف إلى ذلك أن وضع السودان المائي -بحكم وجوده في حوض النيل، واتفاقه مع مصر على ترتيبات لقسمة مياه النيل- سيتأثر سلبًا بحالة التفتت والانقسام كما ستتأثر معه مصر.

تأمين التواصل الحضاري والثقافي:

وجود السودان الجغرافي جعله مرتبطًا بمناطق جغرافية فرعية مهمة في إفريقيا، فالبلاد لها ارتباط ثقافي وتاريخي وسياسي وروابط دم مع مصر في الشمال، وهي جزء من القرن الإفريقي الكبير، ولها تداخل قبلي وروابط إثنية وعلاقات تجارية مع هذا الجزء من القارة، كما أن تمدد السودان جنوبًا، عبر التداخل القبلي، يجعله متصلاً بمنطقة شرق إفريقيا ومنطقة البحيرات. وتكتمل ارتباطات السودان الثقافية والحضارية بتواصله غربًا مع منطقة الساحل الإفريقي حتى المحيط الأطلسي، فهذه المنطقة شهدت وما تزال تشهد تفاعل العروبة والإفريقانية. وفي غالب هذا التواصل تظل الثقافة العربية الإسلامية هي الإطار الذي تندرج تحته هذه التفاعلات.

الأمن الاقتصادي (الموارد والأسواق):

بحكم جوار السودان لتسع دول، وبحكم جواره لثلاث دول إفريقية منغلقة جغرافيًا، ولا يوجد لديها منفذ للبحر، وهي إثيوبيا وتشاد ويوغندا، فإنه يشكل

(1) Jeffrey A. Lefebvre, "Red Sea Security and the Ge - political-Economy of the Hanish Islands Dispute," Middle East Journal, vol. 52, no. 3, Summer 1998. P. 77.

(٢) علي المليجي علي، «البحر الأحمر بين القرصنة والتدويل،» مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٩٧، ١/٦/٢٠٠٩م.
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=319095

(٣) حسن مكي محمد أحمد، «السودان وجيرانه في خواتيم الألفية الثالثة،» المركز السوداني للخدمات الصحفية.
http://arabic.smc.sd/armain/artopic/?artID=32434

(4) FAO, The State of the Agricultural Commodity Market 2009
http://www.fao.org/docrep/012/i0854e/i0854e00.htm

جسرًا ورابطًا لسوق كبيرة قوامها نحو ثلاثمائة مليون شخص. ويعود جزء من التنافس الغربي الآسيوي في إفريقيا لتنامي قدرات السوق الإفريقية. وبالإضافة للموارد التي يزخر بها السودان، فإنه يعد امتدادًا لمنطقة غنية بالموارد الطبيعية. فالكونغو الديمقراطية على سبيل المثال تعد من البلدان الغنية بالموارد ليس في إفريقيا فقط، وإنما في العالم؛ حيث توجد كميات كبيرة من الذهب واليورانيوم والصفيح والكولتان.

ونتيجة للقتال الدائر هناك وضعف الوجود الحكومي في مناطق شرق الكونغو، فقد أضحت التجارة غير القانونية -أو نهب الموارد بصورة أدق- رائجة. وتطلَّب الحال تدخل الأمم المتحدة. فقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٨٥٦ في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨م والذي خوّل بموجبه قوات حفظ السلام هناك باستخدام قدراتها الرقابية والفحصية للحد من الاتجار غير المشروع في الموارد الطبيعية الذي تمارسه شركات وميليشيات وأمراء حرب ودول[1]. لذا فإن استمرار حالة الانفلات الأمني على حدود السودان الغربية يصبّ في مصلحة الأطراف المستفيدة من نهب موارد الدول الإفريقية.

بدأت تتضح في الآونة الأخيرة أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الأفكار في التأثير على السياسة الخارجية والداخلية للدول، وتشمل الأبعاد الفكرية: الثقافة والهوية، والمثل والتوجهات القيمية

المحور الثالث
تأثير أزمات السودان على الأمن العربي

دور الأفكار والقيم:

بدأت تتضح في الآونة الأخيرة أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الأفكار في التأثير على السياسة الخارجية والداخلية للدول، وتشمل الأبعاد الفكرية: الثقافة والهوية، والمُثل والتوجهات القيمية، وكان دارسو السياسة الخارجية الغربيون يقللون في السابق من أهمية الأفكار، ويركزون على العوامل المادية.

وتتضح أهمية الأفكار والقيم في أنها تسهم في تشكيل السياسات وما يفضله متخذو القرار. وفي الحالة السودانية تتبدى بوضوح أهمية الأبعاد الفكرية في الصراع الدائر هناك. وعلى الرغم من تغير أساليب الصراع بمرور الوقت، إلا أن الأهداف ظلت ثابتة، وهي تغيير الوجهة الحضارية في المقام الأول، وإن تعذّر ذلك فالتقسيم والانفصال.

طبيعة الصراع على السودان:

منذ أن نال السودان استقلاله في عام ١٩٥٦م، دخل في حالة من الصراع الداخلي لم تنقطع إلا قليلاً. وكانت أوضاع الصراع تتعقد بمرور الوقت وتتشابك روابطها الداخلية والخارجية. ونتيجة لما يشكله السودان من بُعد حضاري يتمثل في هويته العربية الإفريقية الإسلامية فإن ذلك يؤهِّله للتواصل بين إفريقيا شمال الصحراء وإفريقيا جنوبها. وبين شرق إفريقيا وغربها؛ حيث يشكل طريق الحج القديم الذي يبدأ من الأطلسي غربًا وحتى الجزيرة العربية شرقًا رباطًا من التواصل الاجتماعي والثقافي.

واستقرار السودان يعني تمدده الحضاري شرقًا وغربًا وجنوبًا، ويعني أن حالة التمازج الثقافي التي شكَّلت السودان يمكن أن تضعف في هذه المناطق. لذا فإن ما يواجهه السودان هو محاولة لتغيير هويته الحضارية، وهي تنافس قيمي بين رؤيتين: الأولى تريده جزءًا من محيطه الحضاري العربي الإفريقي الإسلامي، والثانية تهدف لربطه بإفريقيا ومن ثَم بالعالم الغربي.

وقد جرى التعبير عن هذا الصراع بأشكال مختلفة،

(١) انظر نص قرار مجلس الأمن:
http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/666/94/PDF/N0866694.pdf?OpenElement

فعلى سبيل المثال يقول جون قرنق، زعيم الحركة الشعبية في السودان: «نحن نعتقد بأن الحكومات التي تعاقبت على الحكم في الخرطوم، منذ عام ١٩٥٦م، قد أقامت وحدة البلاد وتنميتها على أسس ضيقة، وعلى تعريف منقوص للسودان استبعد حقائق أساسية من واقع بلادنا. وهذا الاستبعاد هو الذي تسبب في الحرب، فالسودان كما نعلم، ومنذ عام ١٩٥٦م، يقوم على شوفينية إثنية ودينية، وأي شكل من الشوفينية يقود للفاشية في كل مكان». [١]

وإذا نجحت محاولات تغيير الهوية الحضارية؛ فإن ارتباط السودان بمحيطه العربي الإسلامي سيضعف، وإذا فشلت محاولات التغيير يبقى خيار الانفصال والتفتت قائمًا.

التوجه الفكري والحضاري:

اشتدت وطأة التدخل الأجنبي في السودان منذ أن استلمت حكومة الإنقاذ السلطة، وأعلنت عن توجهات فكرية وحضارية حاولت أن تعكس من خلالها قيمًا إسلامية، ورغبة في الأصالة والتحرر. فقد ورد في الاستراتيجية القومية الشاملة التي أُعلنت في عام ١٩٩٢م أن الغاية القومية التي تسعى الدولة لتحقيقها هي: تأسيس نهضة حضارية شاملة تمكّن السودان من تحقيق ذاته، وإشاعة الحريات لأهله، والارتقاء بحياتهم، وتحقيق المنَعَة التي تصون الوجود والقيم... وأن يكون القرار السياسي الخارجي أصيلاً متحررًا من الضغوط الخارجية.. وأن يكون السودان ذا فاعلية سياسية وعلاقات وَحْدَوِيّة وتكاملية في كلا المحورين الإقليمي والدولي. [٢]

وقد برز هذا التوجه بصورة خاصة في القضايا الكبيرة التي تواجه الأمة مثل قضية فلسطين، والاحتلال الأمريكي للعراق، والمحاولات السياسية والثقافية التي تريد طمس الهوية. وقد شكَّل هذا التوجه والسلوك الفعلي للحكومة السودانية في بداية التسعينيات الأساس الذي قامت عليه السياسة الأمريكية تجاه البلاد. وتمثلت هذه السياسة في العمل على تغيير نظام الإنقاذ عبر وسائل الإكراه المختلفة. وقد أشار أندريو ناتسيوس، المبعوث الأمريكي الخاص السابق للسودان إلى ذلك في مقال في مجلة «الفورن أفيرز».

اشتدت وطأة التدخل الأجنبي في السودان منذ أن استلمت حكومة الإنقاذ السلطة، وأعلنت عن توجهات فكرية وحضارية حاولت أن تعكس من خلالها قيمًا إسلامية، ورغبة في الأصالة والتحرر

ويعتقد ناتسيوس أن التغيير الشامل للنظام صعب، ويقترح بدلاً عنه التغيير التدريجي، وذلك عبر الضغط على المؤتمر الوطني، الحزب الرئيس الحاكم في البلاد، لتنفيذ الأجزاء التي تسهم في التحوّل في اتفاقية السلام الشامل. [٣]

تأثير الانفصال والتفتت الجيواستراتيجي:

آثار التفتت الحضاري والثقافي: نموذج تفاعل العروبة والإفريقانية من البحر إلى المحيط:

بسبب ما يدور في دارفور، فإن هذا التقرير سيركز بصورة أكبر على التواصل بين السودان وغرب إفريقيا. وقد عرفت المنطقة ما بين سودان وادي النيل وغرب إفريقيا، تاريخيًّا، بمنطقة الحزام السوداني، وهي منطقة تداخل وتمازج سكاني كبير. وقد أشار عبد الهادي الصديق إلى أن طريق السودان «كان من أهم الطرق نشاطًا في تدفقات القبائل العربية عبر وادي النيل وكردفان ودارفور إلى داخل منطقة غرب إفريقيا، مما نتج عنه قيام الإمبراطوريات الإفريقية

(١) الواثق كمير، محرر، جون قرنق: رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية. القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع. ٢٠٠٥م. ص. ٨٠.

(٢) مركز الدراسات الاستراتيجية، الاستراتيجية القومية الشاملة: ١٩٩٢-٢٠٠٢م، المجلد الأول، الخرطوم، مطبعة جامعة الخرطوم. ١٩٩٢. ص.٧.

(3) Andrew S. Natsios, "Beyond Darfur: Sudan Slide Toward Civil War," Foreign Affairs. March/April 2007. vol. 87, no. 3.p.89.

العظيمة والمتاخمة لسودان وادي النيل في كانم وبرنو وباقـــر ووداي، إلى جانب مملكـــة دارفور وتقلي، ثم ســـنار؛ حيث بدأ الانفتاح العربـــي الإفريقي الأكثر عمقًا، والذي تمثل في ربط إمبراطوريات الســـودان العظيمة في حزام سوداني واحد من غانا في القرن العاشر إلى سنار في القرن السادس عشر».[1]

هذا البعد التاريخي ترســـخ بمرور الزمن بفضل عوامل التجارة والثقافة وطريق الحج؛ ونتيجة لذلك برزت الســـمات الثقافية الخاصة بالمنطقة والمتمثلة في خصائص التدين الإســـلامي التي ترسخت في عادات الأكل والشـــرب والملبس، يضـــاف إلى ذلك التزاوج والانصهـــار الاجتماعي. وبرز هذا الارتباط في مناصرة حركة الإمـــام محمد أحمد المهدي في أواخر القرن التاسع عشـــر في السودان. فقد كان للحركة المهدية مناصرون في غرب الســـودان، وكان لها «معارك وحصون وأبطال وشهداء».

وقد كان الشـــيخ حياة بن ســـعيد، عامل المهدي لغرب إفريقيا يرسل الرسائل من مقره بـ «بلدة» إلى ســـلاطين وحكام المناطق المجاورة يدعوهم للدخول فـــي المهديـــة، وكان يتلقى البيعة نيابـــة عن الإمام المهدي.[2]

لذا تعود محاولات زعزعة اســـتقرار السودان إلـــى فك هذا الارتباط بالإشـــارة إلى صراع بين العروبة والإفريقية في دارفور وجنوب الســـودان، وإلى وقـــف التواصل الحضاري بين مكونات هذا الحـــزام. هذه المحاولات مرتبطـــة بما يدور في تشاد، وبالصراع الدائر في شمال كل من النيجر ومالي، والذي يمتد بأشـــكال مختلفة حتى شمال السنغال وجنوب موريتانيا.

(١) عبد الهادي الصديق، الحزام السوداني: جغرافيته وتاريخه الحضاري. أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ٢٠٠٥م، ص ٣٩.

(٢) الأمين أبومنقه محمد، «عوامل التواصل بين سودان وادي النيل وبلاد غرب إفريقيا،» في: الطيب حياتي (محرر): الســـودان ودول الجوار: عوامل الاســـتقرار والتنميـــة. الخرطوم، مطبعـــة جامعة الخرطوم، ٢٠٠١م، ص٢٨٩.

تأثير الشبكات الاجتماعية المتجاوزة للحدود:

لا نســـتطيع أن نلم بأوضاع السودان دون أن ندرك تكوين الشـــبكات الاجتماعية التـــي تعمل في قضايا البلاد المتشـــابكة، فهناك أعداد كبيرة من الجماعات المســـلحة ومجموعات المرتزقة، والشركات العسكرية والأمنية الخاصة، والشركات التجارية، وأمراء الحرب والميليشـــيات والمغامرين واللاجئين ومنظمات الإغاثة على حدود السودان، وبالتالي على تخوم الوطن العربي، كما أن هناك دولاً ومنظمات إقليمية وجيوشًـــا تعمل داخل البلاد، ولهذه الشـــبكات الاجتماعية ارتباطاتها الداخلية والخارجية، ولها مصالحها الخاصة.

وفي أحيان عديدة تتقاطع هذه المصالح وتتضارب، وتـــؤدي هذه الشـــبكات أدوارًا سياســـية واقتصادية واجتماعية، وأمنية وعسكرية. ويصعب معالجة قضايا الســـودان دون الأخذ في الاعتبـــار التعامل مع هذه الشبكات، وتحجيم دورها، وإضعاف روابطها المحلية والإقليمية. ومن أهم الشبكات العاملة داخل السودان وعلى حدوده شبكات الوجود العسكري الأجنبي.

تأثير الوجود العسكري الأجنبي:

الوجود الفرنسي:

توجد لدى فرنسا كقوة استعمارية قديمة في إفريقيا مصالح اقتصادية وثقافية وسياسية مقدرة في القارة. ولها قواعد عســـكرية في الســـنغال في الغرب وفي الجابون في الوســـط وفي جيبوتي في الشـــرق. كما أن لفرنســـا وجودًا عسكريًّا عبر ما أسمته «عمليات» في ســـاحل العاج؛ حيث يبلغ عدد الجنود الفرنسيين نحو ثلاثة الآف. ولها في إفريقيا الوسطى نحو ٣٠٠ جندي يقومون بدعم الرئيس فرانســـوا بوزيزيه الذي يعتمد في بقائه في السلطة على هذه القوات.

وقد قامت قوات فرنســـية في التصدي للمتمردين في منطقـــة بيراو في عـــام ١٩٩٦م، واتُّهِمَت القوات الفرنســـية بارتـــكاب انتهاكات كبيرة ضـــد المدنيين

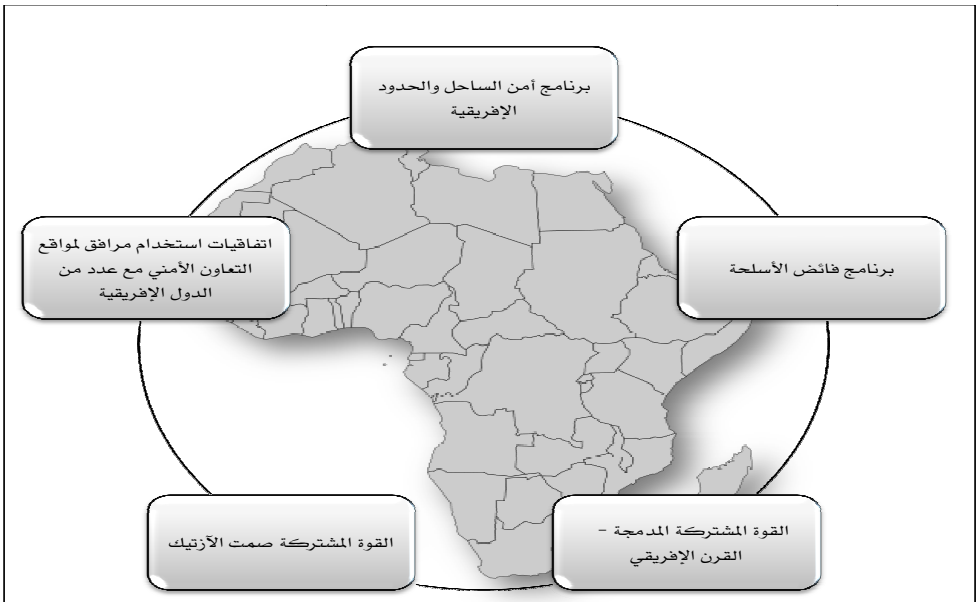

البرامج العسكرية الأمريكية في إفريقيا التي تؤثر على السودان والعالم العربي

شـــملت القتـــل وحرق القـــرى.[1] ولها في تشـــاد ١٢٠٠ جندي يقومـــون بدعم الرئيس دبي، وتقديم العون الاستخباري واللوجســـتي للقوات التشادية، وهناك تقارير غربية عن اشتراك القوات الخاصة الفرنسية في القتال ضد المتمردين التشاديين رغم نفي الحكومة الفرنسية لذلك.[2]

لكن السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا شهدت تحولاً نحو الاعتماد بدرجة أكبر على التدخل عبر العمل المتعدد المشترك، مع الإبقاء على الوجود العسكري المنفرد فـــي المناطق ذات الأهمية الاســـتراتيجية. ففرنسا مثلاً لها وجود مســـتقل في تشاد إلا أنها عملت على البقاء بشـــكل آخر على حدود تشـــاد الشرقية مع الســـودان ضمن قوات اليوفور بحجة حماية اللاجئين السودانيين.

الوجود العسكري الأمريكي:

أما عن الوجود العســـكري الأمريكي فقد تزايد في الســـنوات القليلة الماضية بعد ما سمي «الحرب على الإرهاب»، فقد قامت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٢م، ونتيجة لأحداث ١١ ســـبتمبر ٢٠٠١م، بإنشاء برنامج عسكري جديد هو العون التدريبي للعمليات الإفريقية الطارئـــة African Contingency Operations Training Assistance، ويتميز هذا البرنامج عن تلك التي سبقته، بأنه يقدم تدريبًا قتاليًا هجوميًا مع توفير الأســـلحة. غير أن أكبر تحول في السياســـة العسكرية الأمريكية تجاه إفريقيا هو السعي لإقامة قيادة عسكرية خاصة بإفريقيـــا ما تزال الولايات المتحـــدة تبحث عن دولة تستضيفها. وللولايات المتحدة نحو ١٠ برامج عسكرية في إفريقيا نذكر منها هنا تلك التي تؤثر على السودان والعالم العربي **وهي**:[3]

أولاً: برنامـــج أمن الســـاحل والحـــدود الإفريقية،

(1) Johann Hari, "Inside France's Secret War," Indepen - ent, 5/10/2007.

(2) Andrew Hansen, "The French Military in Africa," Council on Foreign Relations. 8 February 2008.

(3) Daniel Volman, "Why America wants military HQ in Africa," New African. No. 469. January 2008. pp. 38-40.

وهذا البرنامج يقدم آليات خاصة للدول الإفريقية لمساعدتها في حراسة موانيها وحدودها.

ثانياً: برنامج فائض الأسلحة، وقد استفادت منه عدد من الدول الإفريقية.

ثالثاً: القوة المشتركة المدمجة – القرن الإفريقي، ومقرها جيبوتي، وقامت بدور رئيس في دعم الغزو الإثيوبي للصومال في ٢٠٠٧م. وقد استخدمت القوة مرافق عسكرية في جيبوتي وإثيوبيا وكينيا لتهاجم قوات المحاكم الإسلامية في الصومال.

رابعاً: القوة المشتركة صمت الآزتيك، والتي تأسست في عام ٢٠٠٣م بواسطة القيادة الأوروبية وتحت قيادة الأسطول السادس. ومهمتها محاربة الإرهاب في شمال وغرب إفريقيا. وأنشئت القوة ضمن «مبادرة التصدي للإرهاب في منطقة الساحل»، والتي شملت تدريب قوات من تشاد والنيجر ومالي وموريتانيا، وإرسال نحو ألف جندي أمريكي للمنطقة.[1] وتشير مناطق عمل القوة إلى ارتباطها الوثيق بمنطقة دارفور.

خامساً: اتفاقيات استخدام مرافق لمواقع التعاون الأمني مع عدد من الدول الإفريقية.

قوات الأمم المتحدة:

أضحى للأمم المتحدة وجود ضخم في السودان ذو أبعاد سياسية وعسكرية وإنسانية. ويتضح تغلل الأمم المتحدة في الشأن السوداني في القرارات التي أصدرها مجلس الأمن حول السودان. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧م أصدر المجلس نحو ١٣ قرارًا مرتبطًا بالسودان. وكان منسق الأمم المتحدة الخاص بالسودان موكيش كابيلا قد وضع اللبنات الأولى للتدخل الأممي في أزمة دارفور. فقد ذكر في مقابلة له مع إذاعة بي بي سي أن أكثر من مليون شخص يتعرضون لتطهير عرقي، وأن القتال بين الميليشيات العربية المدعومة من الحكومة السودانية والجماعات المحلية تعمل وفقًا لسياسة الأرض المحروقة، والقيام بعمليات اغتصاب بصورة منتظمة.[2]

وأمر مجلس الأمن في قراره رقم ١٧٦٩ بإرسال قوة حفظ سلام قوامها نحو ٢٦ ألف شخص لوقف أعمال العنف وحماية المدنيين.

قوات اليوفور:

انتشرت قوات اليوفور على حدود السودان مع تشاد وإفريقيا الوسطى تحت ستار حماية اللاجئين، وقوامها ٣٣٠٠ جندي من ست وعشرين دولة أوروبية. وقد سعت فرنسا لجر الاتحاد الأوروبي لتكون القوات أوروبية الطابع؛ حيث يبلغ عدد الجنود الفرنسيين في القوة نحو ٢١٠٠ فرد. وقد وافق مجلس الاتحاد الأوروبي في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٧م على نشر القوة العسكرية بعد أن تلقى تفويضًا من مجلس الأمن في قراره رقم ١٧٧٨ بنشر القوة.

ويكمن السبب الرئيس وراء نشر القوة في توفير الحماية لنظامي ديبي في تشاد وبوزيزيه في إفريقيا الوسطى، فهناك عدد من الجماعات المسلحة المناوئة للنظامين تتحرك في منطقة الحدود بين الدول الثلاث، مما أفرز حالة من الحرب والحرب المناوئة.[3]

كما أن الحكومة الفرنسية –التي لديها مصالح في تشاد– ترى أن أيّ تغيير في تشاد أو إفريقيا الوسطى سيأتي بأنظمة موالية للسودان، وبالتالي سيضر

(1) Padraig Carmody, "Transforming Globalization and Security: Africa and America Post–9/11 Sep," Africa Today, Vol. 52, No. 1, 2005,p. 103.

(٢) انظر: هاني رسلان، «أزمة دارفور والانتقال إلى التدويل،» السياسة الدولية. المجلد ٣٩، العدد ١٥٨، أكتوبر ٢٠٠٤م. ص ٢٠١.

(3) Bjoern H. Seibert, African Adventure? Assessing the European Union's Military Intervention in Chad and the Central African Republic. MIT Security Program Working Paper, November 2007. P.9.

بمصالحها. وفي ١٤ يناير اتخذ مجلس الأمن قراره رقم ١٨٦١ الذي ينص على نشر قوات المنيوركات التابعة للأمم المتحدة (بعثة الأمم المتحدة في تشاد وإفريقيا الوسطى) لتحل محل قوات اليوفور الأوروبية.

من الآثار السلبية للوجود العسكري الأجنبي الكثيف داخل السودان وحوله هو تدويل القضايا السودانية، وبالتالي طغيان المصالح الأجنبية على المصالح الوطنية والقومية، وارتهان الإرادة الوطنية للخارج.

يضاف إلى ذلك عسكرة قضايا كانت بالأساس ذات طبيعة سياسية الأمر الذي يعني مزيدًا من الاستقطاب والتصعيد العسكري. وأخيرًا يؤدي الوجود العسكري الأجنبي إلى تعقيد الوصول لحلول سياسية عبر التفاوض، وذلك عبر الإيعاز للحركات المسلحة برفع سقوفها التفاوضية؛ لأنها تفاوض في ظل وجود عسكري أجنبي.

المحكمة الجنائية الدولية:

عند التعرض لحاضر ومستقبل الأوضاع السياسية في السودان لا بد من تناول دور قرار محكمة الجنايات الدولية بتوجيه الاتهام للرئيس السوداني عمر حسن البشير بارتكاب جرائم حرب في دارفور.

ولقد تدرج قرار محكمة الجنايات الدولية، فقد بدأ أولاً بتوجيه اتهام لوزير سوداني هو أحمد هارون الذي شغل منصب وزير دولة بوزارة الداخلية، وعندما رفضت الحكومة السودانية تسليم هارون قرر مدعي المحكمة الجنائية أن يرفع سقف مطالبه باستهداف الرئيس الذي لا ينفصل قرار المحكمة عن السيناريوهات التي تُرسم الآن لتؤثر على مستقبله.

ولعل أوكامبو رجّح أن توجيه الاتهام للرئيس البشير ربما سيكون الحدث الذي يؤدي لتعاون الخرطوم في تسليم المتهمين الآخرين، وفوق ذلك وأهم منه أن تكون محكمة الجنايات لاعبًا في إدارة النزاع السوداني. ويهدف قرار المحكمة لإضعاف المؤتمر الوطني -الحزب الحاكم-، وبالتالي تغيير تركيبة الحكم في السودان.[1]

ويقوم هذا السيناريو على افتراض أن أفضل خيار أمام البشير هو القبول بحكومة وطنية جامعة تضمن له ولأصحابه دورًا مستمرًا مع قيام نوع من العدالة القائمة على مصالحة محلية، وهذا سيكلفه إصلاحات كبيرة، ويتطلب أن يتخلى المؤتمر الوطني عن هيمنته المطلقة على السلطة. وإذا قُدِّر لهذا السيناريو النجاح، فإن مساعي تغيير تركيبة السلطة في السودان تكون قد حققت أهدافها بوسائل سياسية وقانونية بدلاً من الخسائر العسكرية.

تأثير التنافس الدولي على الموارد:

في غضون السنوات الماضية حصلت تطورات مهمة في مجال إنتاج النفط في إفريقيا؛ فقد تنامى دور إفريقيا كمصدِّر للطاقة في العالم، فالولايات المتحدة تستورد ١٥٪ من احتياجاتها النفطية من إفريقيا، وسيتضاعف إنتاج القارة من النفط في العقد القادم، كما سيتنامى إنتاجها من الغاز. وتواجه الولايات المتحدة منافسة من الصين ودول آسيوية أخرى في هذا الشأن، كما زادت دول أوروبية والبرازيل من استثماراتها كذلك، وتمثّل الصين تحديًا كبيرًا للولايات المتحدة، وتعمل شركات النفط الأمريكية الآن في تشاد والكاميرون وخليج غينيا.

ويرى تقرير لمجلس العلاقات الخارجية في نيويورك أن هناك حاجة لتشجيع انسياب طاقة موثوق به من

(1) Sharath Srinivasan, Dilemmas of Confrontation and Cooperation: Politics in Sudan during Ocampo v Bashir, Oxford Transitional Justice Research Working Paper Series. 18 July 2008
http://www.csls.ox.ac.uk/otjr.php?show=currentDebate1

إفريقيا. ويرى ضـــرورة القيام بترتيبات ترمي لتحوّل جيوسياســـي في سياســـة الطاقة الأمريكية، ويقترح أن تنشـــئ الولايات المتحدة منتدًى للطاقة الإفريقية على المســـتوى الوزاري أو الوزاري الفرعي، يعمل على تشـــجيع التعاون الإقليمي، ومناقشـــة قضايا الأمن والنقل والتســـويق. وعلـــى الولايات المتحـــدة تعزيز وجودها الدبلوماســـي في الـــدول المنتجة للنفط بأن تكون سياستها موثوقًا بها ومسئولة ليس عن الاستثمار فقط، وإنما تهتم أيضًا بالاســـتخدام المنضبط لعوائد النفط، ويجب تقديم العون العسكري لدول خليج غينيا لتحسين أمن الســـاحل، وتطوير برامج الأمن البحري الإقليمي.[1]

شكل رقم (1) يوضح تزايد واردات الصين والهند من بعض الموارد

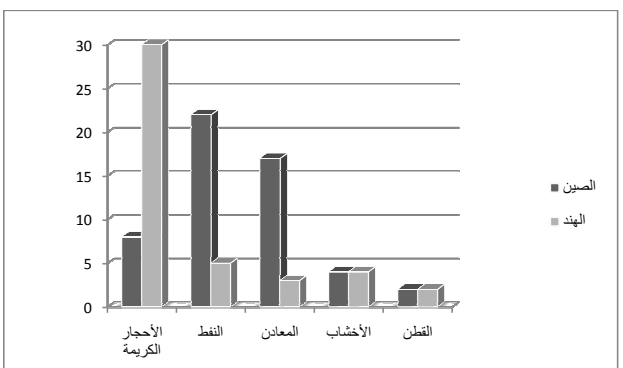

المصدر: Harry G. Broadman, **Africa's Silk Road**, ص: 8.

أما بخصـــوص الصين والهند فـــإن كلتيهما تتجه، بســـبب النمو الاقتصادي المتسارع، إلى إفريقيا؛ بحثًا عن الموارد والأسواق، وتقوية الروابط التجارية (انظر الشكل رقم: ١).

ويعكس تقريران صدرا فـــي الفترة الماضية- الأول عـــن البنك الدولـــي بعنوان: «طريق حريـــر إفريقيا: تخوم الصين والهند الاقتصادية الجديدة» صدر عام ٢٠٠٧م.[2] والثاني عن مركز دراســـات التنمية التابع لمنظمة التنمية والتعـــاون الاقتصادي بعنوان: «نهضة الصين والهنـــد: ماذا تحمل لإفريقيـــا» الصادر عام ٢٠٠٦م والـــذي ناقش اهتمـــام كل من الصين والهند بإفريقيا. ولقد اتضح هـــذا الاهتمام في القمم التي عقدها كل من البلدين حول آفاق التعاون بينهما وبين بلدان القارة. فقد أسفرت قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي في بكين في نوفمبر ٢٠٠٦م عن قيام شراكة استراتيجية بين الصين وإفريقيا.

يتضح من هـــذا التكالب على الموارد الإفريقية أنها ســـتقع تحت ســـيطرة القوى الأجنبيـــة الكبرى، وأن استغلالها ستحدده مصالح ومطامح تلك القوى. كما أن احتدام التنافس على الموارد سيجعل المنطقة عرضة للتدخلات الأجنبية وإقامة القواعد العسكرية، وربما الاحتلال العسكري، وما تجربة العراق منا ببعيدة.

المحور الرابع
المقترحات والتوصيات حول كيفية تعامل الأمة الإسلامية مع أزمات السودان

دور المنظمات والمؤسسات الشعبية:

بما أن أزمات السودان قد صارت همًّا لعدد كبير من المنظمات غير الحكومية في مناطق مختلفة من العالم، وجرى تضخيم أحداث دارفور بواسطة منظمات غربيـــة مثل منظمـــة «إنقاذ دارفـــور» التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرًّا لها، وامتهنت التحرك السياسي بواسطة تكرار الطرق على ما تسميه استمرار تدهور الأوضاع في دارفور؛ **فإن الدراسة تقترح أن تقوم المنظمات الخيرية والإغاثية بالأدوار التالية:**

أولاً: الوجـــود على الأرض، وتقديم الخدمات؛ حيث

(1) Council on Foreign Relations, More Than Human - tarianism: A Strategic US Approach Toward Africa. N.Y. 2006.

(2) Harry G. Broadman, Africa's Silk Road: China and India's New Economic Frontier. Washington, D.C.: The World Bank. 2007.

إن وجـــود المنظمات العربية والإســـلامية ضعيف في السودان، فعلى ســـبيل المثال توجد نحو ١١٨ منظمة غربية تعمل في دارفور، في مقابل ١٣ منظمة خيرية وإغاثية عربية وإسلامية.[١]

لذا فإن زيادة عـــدد المنظمات ضرورة. وللمنظمات العربية والإسلامية ميزة على المنظمات الغربية؛ لأنها تشـــترك مع المواطن السوداني في دارفور في قواسم حضارية وثقافية عديدة.

ثانيـاً: التشبيك، ويشير إلى ربط منظمات الإغاثة العربية والإســـلامية مـــع بعضها البعـــض. وما يلاحظه الناشـــطون في مجـــال الإغاثة الإســـلامية أن قـــدرات التشـــبيك والتواصل بين منظماتهم محدودة. ويمكّن التشبيك المنظمات من توجيه مواردها بكفاءة أكبر، كما يمكّنها من إسماع صوتها بصورة أفضل في المنابر والمؤسسات الدولية. وقدرات التشـــبيك ضعيفة في الحالة السودانية.

ثالثـاً: التنويع في الخدمات المقدمة، ويشـــير إلى أهمية أن لا ينحصر أداء الخدمات في المهام الإنسانية التقليدية مثل توفير الغذاء والدواء والمسكن والملبس، ولكن بالإضافة لذلك تقدم خدمات إرشـــادية ودعوية تبصِّر المستفيدين من الخدمة بالتمسك بقيم الرحمة والتكافل، وتؤكد على معاني الأخوة والتســـامح. ومما يلاحظ على العمل الإغاثي الحالي في دارفور ضعف الاهتمام فيه بالتثقيف الشعبي.

وهناك دور كبير يمكن أن تقوم به المنظمات الفئوية العربية مثل الاتحـــادات والنقابات في ترقية اهتمام الشـــارع العربي والإســـلامي وفي تقديم الخدمات، ولبعض هذه المنظمات نشـــاط في الساحة السودانية -مثل اتحـــادات الأطباء العـــرب، والمحامين العرب، وغيرها مـــن النقابات العمالية - وهـــذا يحتاج إلى تطوير وتوسيع.

الدور الرسمي:

يأتي دور الحكومات والمؤسســـات الرسمية مكملاً للدور الشـــعبي، ويبرز الدور الرســـمي بصورة جلية في ســـاحات المنظمـــات الدولية التي تُطرح فيها قضايا السودان، وهنا يجب على الحكومات العربية والإسلامية مناصرة هذه القضايا، والســـعي في عدم تدويل أزمات السودان.

مثّل الإعلام، بوسائله المختلفة، الحلبة الأهم في تشكيل وعي وإدراك ما يدور في السودان لكل العالم. وعبر وسائله المختلفة تبلورت رؤى وقناعات، وسادت فيه مصطلحات مثل الجنجويد، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وعرب وأفارقة.

ويمكن للمنابر الإقليمية العربية والإسلامية، مثل: منظمة المؤتمر الإســـلامي، وجامعة الـــدول العربية أن تنســـق مع نظيراتها في الاتحاد الإفريقي، وحركة عدم الانحياز للإسهام في تبني حل الأزمات السودانية.

ومن أمثلة ما يمكن أن يؤديه الدور الرسمي: المشاركة في قوات حفظ الســـلام، فالحكومة السودانية تصرّ على أن تتكون القوات من دول إفريقية، وهنا يمكن أن يكون لدول شمال إفريقيا العربية ودول غرب إفريقيا الإسلامية إسهام في تكوين هذه القوات.

دور الإعلام:

مثّل الإعلام، بوســـائله المختلفـــة، الحلبة الأهم في تشكيل وعي وإدراك ما يدور في السودان لكل العالم. وعبر وسائله المختلفة تبلورت رؤى وقناعات، وسادت فيه مصطلحات مثـــل الجنجويد، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وعرب وأفارقة.

(١) محمد جمال عرفة، «منظمات الإغاثة الغربية في دارفور.. حقائق وأرقام،» إسلام أون لاين:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1236509078968

ونتيجة لمحدودية الإعلام السوداني، وعدم قدرته على عكس حقيقة ما يحدث داخل البلاد، تبرز أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به الإعلام العربي والإسلامي في نقل الأخبار والأحداث كما تقع دون إضافة أو نقص.

وقد كتب مارك جوستافسون الباحث في جامعة أكسفورد عن نشاط منظمة «إنقاذ دارفور» ذاكرًا أن الحرب في دارفور تعد من أبرز النزاعات التي أُسيء فهمها في التاريخ الحديث؛ وذلك لأن حملات النشطاء غيَّرت طابعها الحقيقي، وقدمتها على نحو مثير من أجل لفت الانتباه وجذب الاهتمام من أجل توسيع الحركة.(١)

وقد كانت هناك تجربة جيدة وناجحة قامت فيها مجموعة من القنوات التلفزيونية العربية بنقل حي مباشر مع تلفزيون السودان القومي عن أوضاع دارفور.

كما إن لوسائل الإعلام العربية والإسلامية دورًا آخر يتمثل في تبصير الأمة بالمخططات التي ترمي لتفتيت البلاد، وتأثير ذلك على آمال كثير من الشعوب المسلمة في تحقيق الوحدة الكلية. وحتى تتمكن وسائل الإعلام العربية والإسلامية من القيام بهذه الواجبات لا بد من تكثيف وجودها على الساحة السودانية، وذلك عبر فتح مكاتب لها في السودان؛ حيث إن الوجود الإعلامي العربي والإسلامي لا يزال محدودًا.

(١) مارك جوستافسون، «الإبادة» في دارفور.. تحريف وتهويل!» نقلاً عن الاتحاد ٨ سبتمبر ٢٠٠٩م بترتيب خاص مع خدمة «كريستيان ساينس مونيتور».

http://www.alittihad.ae/details.php?id=27323

معلومات إضافية

الأنشطة العسكرية الأمريكية في إفريقيا

ترجع بدايات الأنشطة العسكرية الأمريكية في إفريقيا إلى ما يسمى بـ«الحروب البربرية» التي بدأت عام ١٨٠١م، ولكن إفريقيا لم تدمج في هيكل القيادة العسكرية الأمريكية حتى عام ١٩٥٢م عندما أُضيفت العديد من دول شمال إفريقيا إلى القيادة الأوروبية (إيوكوم).

ومنذ بداية الأربعينيات من القرن الماضي حتى عام ١٩٧١م احتفظت الولايات المتحدة بأربعة آلاف جندي في إحدى القواعد الجوية بالقرب من مدينة طرابلس الليبية، وكذلك في عدة قواعد أخرى أصغر بالمغرب، ومع مطلع العقد الأخير من القرن المنصرم تمركز نحو ٢٥ ألفًا من القوات الأمريكية في شرق إفريقيا كجزء من قوات الأمم المتحدة التي تقوم بمهام «إنسانية» في الصومال.

وظلت البلدان الإفريقية تتوزع بين ثلاث قيادات أمريكية، **وهي:**

١- القيادة المركزية (كينتكوم)، وتشمل مصر والسودان، وإريتريا وإثيوبيا، وجيبوتي والصومال، وكينيا وسيشل.

٢- القيادة الباسيفيكية (باكوم) ويقع ضمن اختصاصاتها مدغشقر والمحيط الهندي.

٣- القيادة الأوروبية (إيوكوم) وهي مسئولة عن باقي الدول الإفريقية وعددها ٤١ دولة.

ولكن في السادس من فبراير ٢٠٠٧م أعلن وزير الدفاع الأمريكي «روبرت جيتس» أمام لجنة التسلح في مجلس الشيوخ الأمريكي أن الرئيس «بوش» اعتمد قرارًا بإنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة للقارة الإفريقية، بدلاً من الوضع الذي يقسِّم القارة إلى ثلاث قيادات عسكرية، وهي القيادة التي عُرفت باسم «أفريكوم» AFRICOM كاختصار لعبارة Africa Command، معتبرًا أن (أفريكوم) ستجعل القوة العسكرية الأمريكية أكثر فاعلية في ممارسة نشاطاتها عبر القارة الإفريقية.

- يوجد ٢٠٠٠ جندي أمريكي في معسكر ليمونير بدولة جيبوتي -القاعدة الأمريكية الوحيدة في إفريقيا- يعملون تحت سلطة القوات المشتركة في منطقة القرن الإفريقي، وهي القوات التي أنشأتها القيادة المركزية (كينتكوم) عام ٢٠٠٢م بدعوى الحد من «النشاطات الإرهابية» في شرق إفريقيا، والبحث عن «مقاتلي القاعدة» في الصومال.

- زادت المشاركة الأمنية الأمريكية بصورة ملحوظة منذ عام ٢٠٠١م، وطرحت مبادرة الساحل والصحراء عام ٢٠٠٢م، والتي تضم رؤساء الأركان في كل من: الجزائر وتونس، والمغرب وموريتانيا، والسنغال ونيجيريا، ومالي والنيجر وتشاد، وتهدف إلى دعم التعاون بين هذه الدول في مجال «مكافحة الإرهاب».

- شارك نحو ألف جندي أمريكي في تدريبات عسكرية «للتصدي للإرهاب» في الصحراء الإفريقية، وهي أضخم عملية للولايات المتحدة في القارة السمراء منذ الحرب العالمية الثانية.

– في يناير ٢٠٠٧م قامت الطائرات الأمريكية بقصف مناطق في جنوب السودان بدعوى أنها تأوي بعض أعضاء تنظيم القاعدة.

– في الأول من أكتوبر ٢٠٠٨م انطلق النشاط الفعلي للقيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا «أفريكوم».

– تشمل دائرة تدخل «أفريكوم» ، المؤلفة من ألف عنصر موزعين على ثلاث قيادات فرعية، كامل القارة الإفريقية (عدا مصر التي تتبع للقيادة المركزية في ميامي)، إلى جانب جزر في المحيط الهندي مثل سيشيل ومدغشقر وأرخبيل القُمر.

– تتولى «أفريكوم» متابعة تنفيذ البرامج المتعلقة بالأمن والاستقرار في القارة الإفريقية التي كانت وزارة الخارجية تُشرف على تنفيذها، وللولايات المتحدة في هذين المجالين حزمة من برامج التعاون العسكري مع بلدان شمال إفريقيا ومنطقة الصحراء، نذكر منها ثلاثة برامج رئيسة على الأقل هي:

أولاً: تدريب القوات على حفظ السلام في إطار برنامج «أكوتا» للتدريب والمساعدة.

ثانيًا: «أيمت» أي برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي.

ثالثًا: البرنامج الرئاسي لمكافحة الإيدز. وتُقدر موازنته بأكثر من ١٨ مليار دولار على مدى خمسة أعوام، لكن هذه البرامج قابلة للمراجعة في ضوء ضغوط الأزمة المالية الحالية على الموازنة الفيدرالية.

– يُقدم رئيس قيادة «أفريكوم» تقاريره مباشرة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية؛ أسوة برؤساء القيادات الإقليمية الخمس الأخرى في العالم، وتضم قيادة «أفريكوم» مساعدًا للقائد العام مختصًا في العمليات العسكرية، ومساعدًا للشئون المدنية.

– ستكون «أفريكوم» آلية أساسية في إدارة المناورات الدورية والمنتظمة بين قوات من البلدان المغاربية وقوات أمريكية، وهي مناورات تُجرَى عادة في البلدان المُطلة على الصحراء الكبرى التي تعتبرها واشنطن مسرح عمليات «القاعدة». وستُشرف «أفريكوم» في المستقبل على تلك المناورات وتُخطط لها وتُؤطرها.

– رسميًا تُعتبر «أفريكوم» من المنظور الأمريكي موجهة بالدرجة الأساسية ضد الأخطار التي يمثلها تنظيم «القاعدة». وهو ما ظهر في التصريحات التي أدلى بها الجنرال وليم وارد بعد تسميته في منصبه الجديد قائدًا لـ«أفريكوم» أن الإدارة الأمريكية تعتبر منطقة الشمال الإفريقي والساحل والصحراء مُعرضة لتهديدات «القاعدة» وهجماتها. وبحسب وارد فإن المهمة المركزية لـ«أفريكوم» التي رُصدت لها موازنة سنوية تتراوح بين ٨٠ و٩٠ مليون دولار، تتمثل في «ضرب قدرة المتطرفين المسلحين على قتل المدنيين الأبرياء أو إصابتهم بجروح» طبقًا للطرح الأمريكي. وفي هذا السياق أوضح وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس أن «أفريكوم» ستمكن الولايات المتحدة «من أن تكون لها نظرة متماسكة وأكثر فاعلية في إفريقيا على أنقاض الرؤية الحالية التي هي من مخلفات الحرب الباردة».

أما مساعدته تيريزا والن فاعتبرت في مقال منشور على موقع القيادة الإفريقية أن «أفريكوم» ستكون الجزء الأكثر بروزًا من التحركات الأمريكية لتعزيز العلاقات في الساحة الإفريقية. واعتبرتها أهم أداة لتقديم العون الأمريكي للبلدان الإفريقية في المجالات العسكرية وغير العسكرية أيضًا. ومما أورده موقع «أفريكوم» على

شبكة الإنترنت أن هذه القيادة ستُؤمن مناخًا مضمونًا وآمنًا للسياسة الأمريكية في إفريقيا بالتعاون مع وكالات حكومية وشركاء دوليين.

– سعت الولايات المتحدة طيلة الأشهر الثمانية عشرة التي استغرقها التحضير لإطلاق «أفريكوم» لإقناع البلدان المغاربية الخمسة وبلدان أخرى مُطلة على الصحراء الكبرى باستضافة مقر القيادة على أراضيها. إلا أن تلك الجهود التي قام بها مسئولون مدنيون وعسكريون أمريكيون جالوا في عواصم المنطقة أكثر من مرة، لم تُكلل بالنجاح.

وبرهن إخفاق المساعي الأمريكية لدى الدول المغاربية، وخاصة الجزائر وموريتانيا، على حرج الدول المعنية من استضافة قيادة تثير من المشاكل أكثر مما تجلب من الفوائد، خصوصًا في ظل رئيس أمريكي منتهية ولايته. وكانت رئيسة ليبيريا إلين جونستون سيرليف هي الزعيم الإفريقي الوحيد الذي رحب باستضافة مقر قيادة «أفريكوم» في بلده، لكن الأمريكيين هم الذين تحفظوا على ذلك، ربما لبعد البلد عن مركز الدائرة التي تهمهم، وتم اختيار شتوتجارت الألمانية مقرًا لهذه القيادة.

المصادر :

– جاب شاينمان، «أفريكوم».. قيادة عسكرية أمريكية جديدة في إفريقيا، ترجمة: أحمد عاطف، موقع إسلام أون لاين، انظر الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1184649149570#

– رشيد خشانة، القيادة الأمريكية لإفريقيا «أفريكوم»، مركز الجزيرة للدراسات، انظر الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FC22A88A-0C4B-43C9-9C3D-9896E9F22DAC.htm